

التنمية المستدامة نحو تمكين أفضل للنساء والفتيات



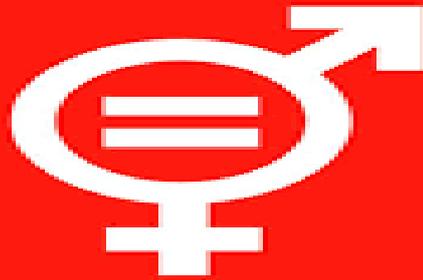
التنمية المستدامة نحو تمكين أفضل للنساء والفتيات



17 هدفا ..
لاستشراف مستقبل واعد

المساواة بين
الجنسين

5



2018

قسم إحصاءات التنمية البشرية

فهرست المحتويات

الصفحة	الموضوع
1	المقدمة
2-1	أهداف التقرير
2	منهجية أعداد التقرير
3-2	أهم التعاريف والمفاهيم
4-3	ملخص التقرير
9-6	الهدف الخامس : تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
10-9	النوع الاجتماعي والتنمية المستدامة
10	المرأة في خطة التنمية الوطنية
10	اهداف تمكين المرأة
11	وسائل تحقيق الهدف
12-11	تحديات تمكين المرأة
12	ضعف التمكين الاقتصادي للمرأة
12	تدني الأوضاع الصحية للمرأة
13-12	الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها العراق
14-13	المرأة في الدستور العراقي
14	قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1325)
15	أهم عناصر القرار
15	ركائز القرار
16	المشاركة السياسية للمرأة
17	المشاركة الاقتصادية للمرأة
18	صنع القرار
19-18	العنف ضد المرأة
20	تعليم المرأة
24-21	صحة المرأة
25	الخصوبة
25	معدلات الزواج والطلاق
26	إجازة الوضع (ولادة المرأة)
27	ترأس النساء للأسرة
28	الحماية الاجتماعية
29	التكنولوجيا والاتصالات

فهرست الاشكال

الصفحة	الموضوع
17	شكل (1) معدل النشاط الاقتصادي والبطالة حسب الجنس لسنة 2016
19	شكل (2) انفوجرافيك عدد ضحايا القتل العمد وضحايا الاتجار بالبشر لسنتي 2016 و 2017
20	شكل (3) معدلات الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي والثانوي حسب الجنس للعام الدراسي 2017/2018
21	شكل (4) نسبة الولادات التي تجري بإشراف كادر صحي متخصص للسنوات (2011-2017)
22	شكل (5) نسبة التغطية بالزيارة الرابعة فأكثر للام الحامل لمراكز الرعاية الصحية للسنوات (2011-2017)
22	شكل (6) نسبة التغطية التحصينية للحوامل للجرعة الثانية فأكثر للسنوات (2011-2017)
23	شكل (7) نسبة التغطية التحصينية للنساء في سن الانجاب (15 - 49) سنة للجرعة الثانية فأكثر للسنوات
24	شكل (8) الأسباب العشرة الشائعة للأمراض السرطانية حسب الجنس لسنة 2015
25	شكل (9) معدل الخصوبة للسنوات (2011-2017)
25	شكل (10) عقود الزواج وحالات الطلاق للسنوات (2011-2017)
26	شكل (11) انفوجرافيك إجازات الوضع في البلدان العربية
27	شكل (12) نسبة النساء اللاتي يتأسن أسر حسب المحافظة لسنة 2016
29	شكل (13) نسبة الافراد الذين يستخدمون الهاتف المحمول والحاسوب والانترنت حسب الجنس لسنة 2014

فهرست الجداول

الصفحة	الموضوع
28	جدول (1) عدد المشمولين بالحماية الاجتماعية حسب المحافظة والجنس لسنة 2017

المقدمة

اثبتت المرأة العراقية بأنها قادرة على إحداث الكثير من التغييرات الاجتماعية الايجابية لأنها أكثر التزاماً ووعياً بالعمل الاجتماعي والاقتصادي وتخصيص عائد عملها لصالح أفراد أسرتها، كما أن الاقتصاد بأمس الحاجة لعمل المرأة مثلما أنها بحاجة لان تحصل على نصيبها العادل من الفرص في الميدان الاقتصادي وان تعظيم المكاسب من عمل المرأة يتطلب اقتصاداً على درجة عالية من الكفاءة والعدالة فالمزيد من الاستثمارات في البنى التحتية الداعمة للنمو المتوازن يمكن أن تساهم في تعظيم العائد من عمل النساء إذا ما أعيد تصميمها لتستفيد النساء منها بشكل اكبر.

واعترافاً بدور المرأة على الصعيد العالمي ومساهماتها التاريخية في مجتمعاتها والنظام غير العادل الذي لا يزال يؤثر على حياتها نلاحظ إن أجندة التنمية المستدامة للعام 2030 وضعت قضايا المرأة والعدالة بين الجنسين في قلب مفاهيم التنمية المستدامة وربطت بين وضع المرأة ورفاهها مع مستوى التنمية المستدامة بشكل مباشر، فنجد أن أجندة التنمية تناولت قضايا المرأة ضمن عشرة أهداف منها الهدف الخامس الذي خصص لتمكين المرأة وللمساواة بين الجنسين وضمن تسعة أهداف أخرى تتناول مختلف الآفاق التنموية والحياتية مما يؤكد على الأهمية الخاصة التي توليها الأجندة لقضايا المرأة والمساواة بين الجنسين.

إذ حرص الجهاز المركزي للإحصاء - قسم إحصاءات التنمية البشرية على بلورة رؤية محلية تعكس واقع المرأة العراقية من عدة مؤشرات تبين منظور النوع الاجتماعي، حيث نلاحظ أن قضايا المرأة متشابكة في كافة المجالات ولا بد من معالجتها بنهج متكامل إذا أردنا تحقيق تنمية مستدامة حقيقية على المدى الطويل فتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين يشكل أساساً من الأسس الضرورية اللازمة لإحلال السلام والرخاء والتنمية المستدامة في العراق، كما ان توفير التكافؤ أمام النساء والفتيات في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق والتمثيل في العمليات السياسية والاقتصادية واتخاذ القرارات سيكون بمثابة اسس لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق.

أهداف التقرير

- اعداد قاعدة بيانات عن واقع المرأة في العراق لتسهيل عمل متخذي القرارات وصانعي السياسات لتحسين حياتها الاجتماعية والاقتصادية.
- أظهر الاهتمام بالمرأة وتوعيتها بدورها المهم وتمكينها لغرض مساهمتها في عملية التنمية المستدامة.

- التركيز على مؤشرات النوع الاجتماعي التي تساهم بتحقيق المساواة بين الجنسين بهدف الوصول الى تنمية مستدامة ومتوازنة وردم الفجوة بين المرأة والرجل.
- إحداث تغييرات نوعية في الثقافة السائدة القائمة على التمييز ضد المرأة.

منهجية أعداد التقرير

بجهود موظفو قسم احصاءات التنمية البشرية تم جمع البيانات حسب المعايير والمفاهيم المعتمدة من مصادر متعددة كالسجلات الادارية والمسوح الاحصائية، كما ساهمت الدوائر الفنية في توفير المؤشرات المطلوبة وتم احتساب بعض المؤشرات من قبل قسم التحليل الاحصائي في الجهاز المركزي للإحصاء.

أهم التعاريف والمفاهيم

التنمية : تعني توفير الآليات والوسائل والأساليب لكل فرد للحصول على فرص متساوية ومتكافئة لتحقيق مجتمع أفضل مع التوزيع العادل للموارد والثروات بين مختلف الفئات الاجتماعية وتشمل أربعة عناصر:

- **الإنتاجية :** هي توفير الظروف المناسبة للأفراد لرفع إنتاجيتهم.
- **العدالة الاجتماعية :** هي تساوي الأفراد في الحصول على نفس الفرص.
- **الاستدامة :** هي ضمان حصول الأفراد على تنمية مستدامة ومستقرة.
- **التمكين :** هي توفير الوسائل الثقافية والمادية والتعليمية حتى يتمكن الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد.

الموازنة المستجيبة : تعنى الموازنة المستجيبة لاحتياجات المرأة في القطاعات المختلفة وبالأخص في وزارات الدولة المختلفة لتعكس اهمية السياسة العامة للدولة من التزامات ومتطلبات ومصروفات للسنة المالية وتنتهج الموازنات المستجيبة مبدأ تكافؤ الفرص لكل من الجنسين ليست ميزانية منفصلة للمرأة ولكنها ميزانية يتم تخطيطها وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها بطريقة محايدة لاحتياجات المرأة والرجل على السواء.

الإنصاف : مفهوم الإنصاف متصل بتوزيع العدالة اذ انه يشرع بعض الاختلافات في التعامل بين الجنسين شرط تحقيق المساواة في النتائج النهائية وعليه فالإنصاف بين الجنسين يتم من خلال تعديل الظروف الاجتماعية والتغلب عليها للحصول العادل على الموارد والتحكم بها لكل منهما.

تكافؤ الفرص : يركز هذا المفهوم على توفير فرص متكافئة لجميع الأفراد للوصول الى خدمات المؤسسات والانتفاع منها دون أي تمييز على أساس الجنس أو العمر أو الأصل العرقي أو الانتماء الديني أو الإعاقة أو الحالة الاجتماعية.

ملخص التقرير

تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين أمر مهم لتسريع التنمية المستدامة وإن وضع حد لجميع أشكال التمييز ضد المرأة والفتيات ليس حقاً أساسياً من حقوق الإنسان وحسب ولكن له تأثير مضاعف في جميع مجالات التنمية الأخرى وعلى الرغم من أحرار تقدماً في المساواة بين الجنسين بما يشمل التكافؤ في الحصول على التعليم بين البنات والبنين الا انه لا تزال النساء والفتيات يعانين من التمييز والعنف في المجتمع والاسرة. وأن المساواة بين الجنسين ليس فقط حقاً أساسياً من حقوق الانسان ولكن أيضاً اساساً من الأسس الضرورية اللازمة لأحلال السلام والرخاء والاستدامة الكامنة.

كما أن توفير التكافؤ أمام النساء والفتيات في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق والتمثيل في العمليات السياسية والاقتصادية واتخاذ القرارات سينعش الاقتصاد المستدام وسيفيد المجتمع جميعاً ويعكس هذا التقرير عدد من المؤشرات التي تعكس وضع المرأة في مجموعة من المؤشرات وهي:

- حظيت المرأة في مجلس النواب العراقي لسنة 2018 على 83 مقعد اي بنسبة (25.2%) من مجموع عدد المقاعد 329 مقعد.
- بلغ معدل النشاط الاقتصادي بعمر 15 سنة فأكثر (43.2%) وان مشاركة النساء ضئيلة (14.5%) مقارنة بالنسبة لمشاركة الرجال (72.1%) لسنة 2016 وان معدل البطالة للأفراد بعمر 15 سنة فأكثر (10.8%) وتزداد نسب البطالة لدى النساء (22.2%) مقارنة بنسب البطالة لدى الرجال (8.5%).
- تزداد معدلات الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي حيث بلغت (94%) للعام الدراسي 2018/2017 منها (96%) للبنين و(93%) للبنات، اما معدلات الالتحاق الصافي بالتعليم الثانوي فهي تتخلف كثيراً عن معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي حيث بلغت (56%) منها (60%) للذكور و(52%) للإناث.
- بلغت نسبة الولادات لسنة 2017 التي تجري بإشراف كادر صحي متخصص (93.7%).
- استقرار معدل الخصوبة خلال السنوات الأخيرة اذ بلغ (4) ولادة حية لكل امرأة في سن الانجاب في سنة 2017.

- زيادة حالات عقود الزواج الى (248740) في سنة 2017 عما كانت عليه في سنة 2016 حيث بلغت (229131) وكذلك هناك ارتفاع في حالات الطلاق اذ بلغت (65898) حالة في سنة 2017.
- عدد المشمولات من النساء بشبكة الحماية الاجتماعية لسنة 2017 قد بلغت (414454) وهو اقل من عدد المشمولين من الذكور اذ بلغ (690120).
- نسبة الافراد للأعمار (5) سنوات فأكثر الذين يستخدمون الهاتف المحمول (63.2%) وان نسبة استخدام الذكور اعلى من الاناث حيث بلغت نسبة الذكور (70.5%) والاناث (55.7%) وان نسبة الافراد الذين يستخدمون الحاسوب قد بلغت (14.8%) منها (18.9%) للذكور و(10.5%) للإناث اما الافراد الذين يستخدمون الانترنت بلغت (13.2%) وتتدنى نسبة استخدام الاناث حيث بلغت (8.6%) مقارنة بالذكور (17.7%).





الهدف الخامس : تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات



5

أعدت الحكومة العراقية على دورها في الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة على ضمان حقوق المرأة وتحقيق الفتيات أهدافه



1 القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان



4 الإعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية



2 القضاء على جميع أشكال العنف ، ضد جميع النساء والفتيات ، بما في ذلك الإتجار بالبشر والإستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الإستغلال



5 كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار



3 القضاء على جميع الممارسات الضارة من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وختان الاناث



6 ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية على النحو المتفق عليه

الهدف الخامس : تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

5 – 1 : القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان

تناولت خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات المرأة مبدأ القضاء على التمييز ضد المرأة والمساواة بين الجنسين بشكل واضح وتترجم هذه الاستراتيجيات مبدأ المساواة وعدم التمييز من خلال مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعات المختلفة التي تقترحها.

وقد أكدت الحكومة العراقية على دورها في ضمان هذه الحقوق، كما هو الحال في الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة العراقية حيث ينبغي أن تضطلع الدولة بحماية ووقاية المرأة من الظلم وتعزيز المساواة بين الجنسين وتأكيد دور المرأة في الأسرة وتمكينها في الحياة العامة.

وفي العراق راعت خطط التنمية الوطنية وبرامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي قضية المساواة وعدم التمييز بشكل بسيط حيث تعني بشكل أساسي تمكين المرأة اقتصادياً كمبدأ أساسي في هذه الخطط وهذا ما يجعلها تواجه الكثير من المعوقات والمصاعب مما يقلل من تأثيرها ويعيق تطبيقها بشكل فاعل وكامل.

5 – 2 : القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات، بما في ذلك الإتجار بالبشر

والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال

تتضمن سياسات القضاء على جميع أشكال العنف ثلاث عناصر رئيسية وهي أولاً حماية النساء من العنف من خلال التوعية المجتمعية وثانياً تقديم خدمات الرعاية النفسية والاجتماعية والصحية للمعنفات أسرياً وثالثاً سن التشريعات التي تحمي وتعالج هذه الظاهرة. وقد أولى العراق اهتماماً واضحاً بقضايا العنف ضد النساء حيث أطلق الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة العراقية 2012 من قبل وزارة الدولة لشؤون المرأة وحالياً جاري العمل على اعداد استراتيجية النهوض بالمرأة من قبل دائرة تمكين المرأة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء وأجرى كذلك المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (I-Wish 2011) من قبل وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء كذلك شرع العراق قانون مكافحة الإتجار بالبشر رقم (38) لسنة 2012 تنفيذاً للالتزامات العراقية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر البروتوكول الملحق الخاص بمكافحة الإتجار بالبشر وبشكل خاص النساء والأطفال والذي وضع عقوبات مشددة على مرتكبي هذه الجريمة واعتمد إجراءات خاصة بالتعاون مع الضحايا ونص على تشكيل لجنة مركزية ولجان فرعية لتنفيذ هذا القانون.

5 – 3 : القضاء على جميع الممارسات الضارة من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وختان الإناث

هناك الكثير من الممارسات الضارة حيث أصبحت المفاهيم الثقافية أو الدينية أو الأعراف والتقاليد العشائرية بيئة خصبة لها وشكل غياب التوعية بمضار هذه الممارسات واحداً من أهم أسباب انتشارها، كما أن قلة الاهتمام الحكومي بها يقلل من فعالية محاربتها وتبقى قضايا الزواج المبكر والقسري قليلة الاهتمام مقارنة بباقي موضوعات العنف.

5 – 4 : الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني

يبقى الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي شبه مغيب عن استراتيجيات المرأة وكذلك عن خطط التنمية الوطنية، كما تغيب عن السياسات الاقتصادية البنود التي تنص على وضع خطط اقتصادية واجتماعية ذات ميزانية متحسنة للنوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين فمثل هذه البنود تسهم في تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية وتبين القيمة المادية لأعمال الرعاية الاجتماعية. وبات من الضروري وضع تعريف واضح لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وإعادة النظر بالنظريات الاقتصادية التي يتم بناءً عليها استثناء هذه الأعمال من الحسابات القومية الوطنية وبالتالي عدم تعريفها كنوع من أنواع العمل وبالتالي الاعتراف بجهد المرأة في هذا المجال وتقديره وطنياً.

5 – 5 : كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والحياة العامة

دائماً ما تركز الاستراتيجيات وكل ما يعنى بالتنمية ككل على تكافؤ الفرص بين النساء والرجال من خلال استخدام مفهوم التمثيل النسبي ومشاركة النساء في الحياة العامة وتركز الكثير منها على الجانب الاقتصادي التمكيني للمرأة أكثر من باقي الجوانب الأخرى. لذلك من المهم توسيع مفهوم العدالة وتكافؤ الفرص لتتعدى التمثيل النسبي في المؤسسات العامة لضمان حق المرأة في الوصول الى مراكز صنع القرار والمشاركة الفاعلة على جميع المستويات

5 - 6 : ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية على النحو المتفق عليه وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعرضت ذلك

تعنى معظم الاستراتيجيات بحقوق الصحة العامة والإنجابية للمرأة بشكل رئيس وحقوق الصحة الجنسية للمرأة بشكل أقل، وتشمل قضايا الصحة العامة تعزيز مفهوم أنماط الحياة الصحية للمرأة من أجل خفض معدل الإصابة بالأمراض المزمنة وتوفير الرعاية والحماية للطفولة والأمومة. أما الصحة الجنسية والحقوق الإنجابية فيتم تناولها بشكل ثانوي وغير واضح وهناك بعض المفاهيم التقليدية والأعراف الاجتماعية تعيق نشر الوعي والمعرفة حول الصحة الجنسية والحقوق الإنجابية

وقد أطلق العراق الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل لسنة 2013 للمدة من 2013-2017 والتي تضع الرؤيا الآتية إطاراً لها (نظام صحي يعتمد الرعاية الصحية الأولية كمرتكز أساسي يضمن خدمات صحية تلبي احتياج الفرد والمجتمع وفق المعايير الصحية العالمية قدر الإمكان من خلال قيادة كفوة لبناء وإدامة الخدمات الصحية للمستويات كافة الأولية والثانوية والثالثية وبمواصفات نوعية عالية والعمل على إقامة الخدمات ما بين القطاعين العام والخاص).

5 - 7 : القيام بإصلاحات لتحويل المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية ، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من الممتلكات وعلى الخدمات المالية والميراث والموارد الطبيعية وفقاً للقوانين الوطنية

تتركز قضايا تمكين المرأة في الاعتماد على ذاتها اقتصادياً من خلال خفض نسبة النساء العاطلات عن العمل وضمن تمكين المرأة في قطاع ريادة الأعمال وإيجاد نظام للتطوير المهني يتناسب مع طبيعة المرأة، كما يتم التركيز دوماً على توفير الخدمات والمرافق المناسبة في بيئة العمل لتساعد المرأة على التوفيق بين مهامها المنزلية والعمل من خلال توفير الحضانات والاهتمام بالحالات الخاصة التي تسهم في تفعيل دور المرأة الاقتصادي. ويتم التركيز بشكل أساسي على حقوق المرأة في سوق العمل دون الأخذ بحقوقها المتساوية في الحصول على الموارد الاقتصادية مثل التمويل أو ملكية الأرض أو ملكية الموارد الطبيعية.

5 - 8 : تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز تمكين المرأة

استخدام أداة التكنولوجيا لتعزيز تمكين المرأة شبه مغيب في استراتيجيات المرأة وخطط التنمية حيث أنها وسيلة هامة في عصر استخدام شبكة الأنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

5 - 9 : اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للتنفيذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات

تخوض استراتيجيات المرأة وخطط التنمية بشكل تفصيلي في التشريعات التي يجب تعديلها أو تشريعها أو تفعيلها للنهوض بالمساواة بين الجنسين كما هو الحال في أغلب الدول العربية مؤكدة على أهمية العمل على سن التشريعات التي تكفل للمرأة ممارسة حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كفلتها الشريعة الإسلامية وتأكيد حقها الدستوري والقانوني في المساواة والتعليم والتثقيف والتدريب والعمل، وركزت بشكل ثانوي على الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي لا بد من الاهتمام بها كمصدر للتشريع أكثر من مجرد التوقيع عليها فقط.

النوع الاجتماعي والتنمية المستدامة

أن المرأة هي مفتاح تحقيق التنمية المستدامة وأن قضايا المرأة متشابكة في جميع المجالات ولا بد من معالجتها بنهج متكامل إذا أردنا تحقيق تنمية مستدامة حقيقية على المدى الطويل، فتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين يشكل أساساً من الأسس الضرورية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة وإحلال السلام والأمن المجتمعي والرخاء، كما ان توفير التكافؤ أمام النساء والفتيات في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق والتمثيل في العمليات السياسية والاقتصادية واتخاذ القرارات سيكون بمثابة وقود لتحقيق التنمية الاقتصادية.

إن التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع لا يمكن أن تتحقق إلا بشراكة عادلة بين المرأة والرجل تكون بموجبها النساء مشاركات في خطط وبرامج التنمية ومستفيدات من مخرجاتها ولغرض تحقيق التنمية لا بد من التركيز على الفقرات الآتية:

- التركيز على تنمية مهارات الرجال والنساء للمشاركة في تفعيل المؤسسات وتلبية الاحتياجات العملية والاستراتيجية التي تدعم مشاركة الرجال والنساء في العمل.

- الاهتمام باحتياجات النساء والرجال الفقراء.
- تصميم مشاريع التنمية لسد الفجوة النوعية ورفع الوعي بين الرجال والنساء بالعدالة وتحسين ظروف معيشة النساء.

المرأة في خطة التنمية الوطنية

تمثل خطة التنمية الوطنية (2018-2022) مرحلة زمنية مختلفة في مسيرة التخطيط التنموي متأثرة بعوامل سياسية ومالية واقتصادية واجتماعية مما تطلب صياغة اهدافها وفلسفتها التنموية ضمن إطار يستجيب لتلك العوامل وصولاً الى مرحلة التعافي والانطلاق.

في ضوء ما تقدم تعد المرأة من أكثر الشرائح الهشة تضرراً من الاوضاع المشار اليها اعلاه لذا راعت خطة التنمية استهدافها بشكل مباشر من خلال بعد تمكين المرأة في محور التنمية البشرية والاجتماعية وغير مباشر من خلال باقي المحاور الاقتصادية والبيئية وغيرها.

اهداف تمكين المرأة

الهدف الأول : تمكين المرأة علمياً ومعرفياً

وسائل تحقيق الهدف

1. خفض نسب تسرب الفتيات من المدارس

2. زيادة معدلات التحاق الفتيات في التعليم الابتدائي لا سيما في الأرياف

الهدف الثاني : تمكين المرأة اقتصادياً

وسائل تحقيق الهدف

1. تحسين مشاركة المرأة في سوق العمل

2. زيادة نسبة التحاق المرأة بالقطاع الخاص

الهدف الخامس : تمكين المرأة في المناطق المتضررة من الاعمال الإرهابية

وسائل تحقيق الهدف

1. تعزيز دور المرأة في عملية البناء والتنمية تجسيدا لمبدأ تكافؤ الفرص.
2. تبني برامج تدريبية لوضع فقرات القرار (1325) موضع التنفيذ بتدريب النساء في فترة السلم.
3. فتح نوافذ قانونية للمرأة النازحة ليكون ملجأها الأساس في التعرف على حقوقها وكيفية اكتسابها.
4. تبني سياسة افتراضية صديقة المرأة وبضمانات ميسرة من أجل تيسير وصول المرأة النازحة والفقيرة والمعيلة لأسرتها إلى الموارد المالية.
5. تشجيع الصناعات التقليدية كفرص عمل ناجحة للنساء مع تقديم الحوافز المشجعة لهن ودعمهن مادياً ومهنياً وتسويقياً.
6. اعتماد سياسة محفزة لتعليم الاناث والنساء ومحو أميتهن من خلال الإعلان عن حوافز مالية لتشجيعهن بالالتحاق بمراكز محو الامية ومنعهن من التسرب من المدارس بما يضمن استمرارهن بالدراسة.
7. تبني برامج تدريبية لوضع برامج وفقرات بشأن تطبيق البيان المشترك والخطة الوطنية للقرار (2379).
8. توفير الملاذات الامنة والتمكين الاقتصادي وإعادة التأهيل لضحايا العنف الجنسي.

تحديات تمكين المرأة

- ما تزال العوامل الثقافية والاجتماعية تمارس تأثيرها كمحددات رئيسة لأدوار التنمية للمرأة والرجل فضلاً عن ضعف تفعيل بعض القوانين الخاصة بتمكين المرأة.
- ارتفاع معدلات الزواج المبكر وزواج القاصرات رغم تحديد قانون الأحوال الشخصية لسن الزواج وتأثيره الصحي على المرأة وفي رفع معدلات وفيات الأمهات.
- واجهت نساء العراق عمليات عنف ومتاجرة بالبشر لا سيما في المناطق التي تعرضت للإرهاب والمشاكل الامنية دون وجود برامج فاعلة للعلاج والتأهيل النفسي.
- تدني معدلات مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.
- وجود خلل كبير في توزيع الادوار الاجتماعية والاقتصادية بين الرجل والمرأة مع ارتفاع وتائر العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.
- ضعف الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني في برامج الصحة الانجابية وتنظيم الأسرة.

- على الرغم من تقلص نسب الالتحاق بين الذكور والاناث في جميع مستويات التعليم إلا ان الفجوة المعرفية بين النساء والرجال ما تزال واسعة.

ضعف التمكين الاقتصادي للمرأة الناجم عن:

- انخفاض نسبة المشاركة في سوق العمل بسبب الثقافة المجتمعية القائمة على التمييز المبني على أساس النوع الاجتماعي.
- تدني نسبة مشاركة النساء في القطاع الخاص بسبب هيمنة التقاليد والعادات الاجتماعية وضعف تفعيل قانون العمل فضلاً عن محدودية القروض الممنوحة للنساء.
- ضعف البناء المعرفي والمهاري للمرأة وارتفاع نسب تسرب الفتيات في المدارس.
- صعوبة الوصول إلى المدارس وتباعد المسافات في الأرياف.

تدني الأوضاع الصحية للمرأة الناجم عن:

- نقص الخدمات الصحية للنساء الناجمة عن محدودية المراكز الصحية المعنية بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.
- نقص الملاكات الطبية النسوية لا سيما في الريف.
- ضعف الوعي بالكشف المبكر عن الامراض النسائية مثل سرطان الثدي والرحم.

الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها العراق

نذكر أدناه بعض الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها العراق والتي تعد أساس للعمل في مفهوم النوع الاجتماعي وكذلك التي صادق عليها بعد سنة 2003 :

1. اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)
2. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
3. اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري
4. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
5. اتفاقيات منظمة العمل الدولية

6. اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن المساواة في المعاملة (الضمان الاجتماعي) 1962 لتحقيق الركن الأساس في تطوير المرأة وإدماج النوع الاجتماعي في سياسة الدولة العراقية

أما أهم التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان والمرأة التي صدرت عن مجلس النواب العراقي منذ عام 2010 ولغاية عام 2016:

- قانون إلغاء تحفظ جمهورية العراق على المادة (9) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الوارد في القانون رقم 66 لسنة 1986 (2011)
- قانون محو الأمية (2011)
- قانون مكافحة الإتجار بالبشر (2012)
- قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة (2013)
- قانون تعديل قانون الرعاية الاجتماعية (2013)
- قانون الحماية الاجتماعية (2014)
- بيان تشكيل محكمة تحقيق متخصصة بالنظر بقضايا العنف الأسري (2015)

المرأة في الدستور العراقي

الدستور هو القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية التي تنظم المجتمعات ويحدد شكل العلاقة بين مكوناتها، ويؤثر على الدستور في تكوينه جملة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تخص المجتمع الذي يعبر عنه وتمثل قضية المرأة وحقوقها في الدستور قضية حيوية وجوهرية. وسيتم تسليط الضوء على المواد التي تهم المرأة وكما يلي :

المادة (14)

العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الوضع الاقتصادي.

المادة (15)

لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها الا وفقاً للقانون، وبناءً على قرار صادر من جهة قضائية مختصة.

المادة (16)

تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك.

المادة (20)

للمواطنين رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخابات والترشيح.

المادة (22)

أولاً : العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياةً كريمةً.

المادة (29) أولاً ، ثانياً

أولاً: (أ) الأسرة أساس المجتمع، وتحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية والأخلاقية والوطنية.

(ب) تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة، وترعى النشء والشباب، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية قدراتهم.

ثانياً : تمنع كل أشكال العنف والتعسف في الأسرة والمدرسة والمجتمع .

قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1325)

أول قرار لمجلس الأمن أقره بتاريخ 31/ تشرين الاول عام 2000 لربط تجربة النساء في النزاعات والحفاظ على الامن والسلام.



أهم عناصر القرار

- زيادة مشاركة المرأة في جميع مستويات صنع القرار وفي عمليات حل الصراعات والمشاركة بقوات حفظ السلام والمفاوضات
- القدرة الاستيعابية لقضايا النوع الاجتماعي لدى العاملين في عمليات حفظ السلام والتدريب عليها
- تناول قضايا النوع الاجتماعي في أوقات السلام وتسريح الجيش وإعادة الإدماج
- احترام حقوق السكان المدنيين واللاجئين والمشردين داخلياً
- حماية المرأة من العنف الجسدي والتمييز
- تجنب العفو عن الجرائم التي حصلت في الحرب ضد المرأة

ركائز القرار

1. **المشاركة** : تعتبر ركيزة مشاركة المرأة في المفاوضات والسلم الأهلي من أبرز ما تضمنته الخطة الوطنية لتنفيذ القرار 1325 في العراق، نظراً لأهمية دور المرأة والتي تشكل نصف عدد السكان فضلاً عن كون المشاركة حق من حقوقها التي كفلتها المواثيق الدولية.
2. **الحماية** : أن الهدف من هذه الركيزة تحسين الظروف المعيشية للمرأة وضمان حقوقها وخدماتها ووصولها إليها .
3. **الوقاية** : أن الهدف من هذه الركيزة رفع مستوى الوعي بالقوانين الإنسانية وحقوق الأنسان والمساواة بين الجنسين للعاملين في المجال الإنساني والقائمين على حفظ السلام وخاصة بما يحمي المرأة من انتهاك حقوقها ويضمن أنصافها. أن دور النساء لا ينتهي مع صنع السلام بل يجب أن يصل الى وضع الخطط في فترة ما بعد الحرب عن طريق المشاركة في فاعليات مثل مؤتمرات المانحين واجتماعات مجلس الأمن الدولي. كما ينبغي أن تحضر هذه الاجتماعات مندوبات عن الهيئات النسائية في المجتمع لا سيما تلك التي تمثل النساء اللاجئات والمشرديات أو النازحات ويجب أن نولي اهتماماً أكبر لاحتياجات النساء حينما يبدأ تدفق المساعدات في فترة ما بعد الحرب الى مجتمعاتهن حيث ان معظم المساعدات لا توزع بصورة منصفة فالنساء كثيراً ما يكن الأكثر استضعافاً وتأثراً خلال الأزمات ولكنهن قلما يتلقين نصيباً متناسباً من المساعدات أو تنشأ لديهن فرصة للمساعدة في وضع الأولويات في فترات ما بعد الحرب.

المشاركة السياسية للمرأة

أن المشاركة السياسية هي المشاركة في صنع القرار السياسي والإداري والتحكم في الموارد على كافة المستويات وهي سلوك مباشر أو غير مباشر يلعب بمقتضاه الفرد دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه بهدف التأثير في عملية صنع القرار وهي من آليات الديمقراطية في المجتمع التي تتيح إعادة تركيب بنية المجتمع ونظام السلطة فيه لذلك هي أساس الديمقراطية ويجب ان تقوم على الحقوق المتساوية للنساء وللرجال على قدم المساواة وبإمكانية التمتع وممارسة هذه الحقوق.

ان مشاركة النساء في الحياة السياسية من أهم عناصر العملية الديمقراطية وهي تعكس طبيعة النظام السياسي والاجتماعي في الدولة وعليه فإن ضعف الآليات والقوى الديمقراطية في المجتمع يساهم في تهميش مشاركة المرأة السياسية كما تقاس درجة نمو المجتمعات بمقدار قدرتها على دمج النساء في قضايا المجتمع العامة والخاصة وتعزيز قدراتهن للمساهمة في العملية التنموية فيه.

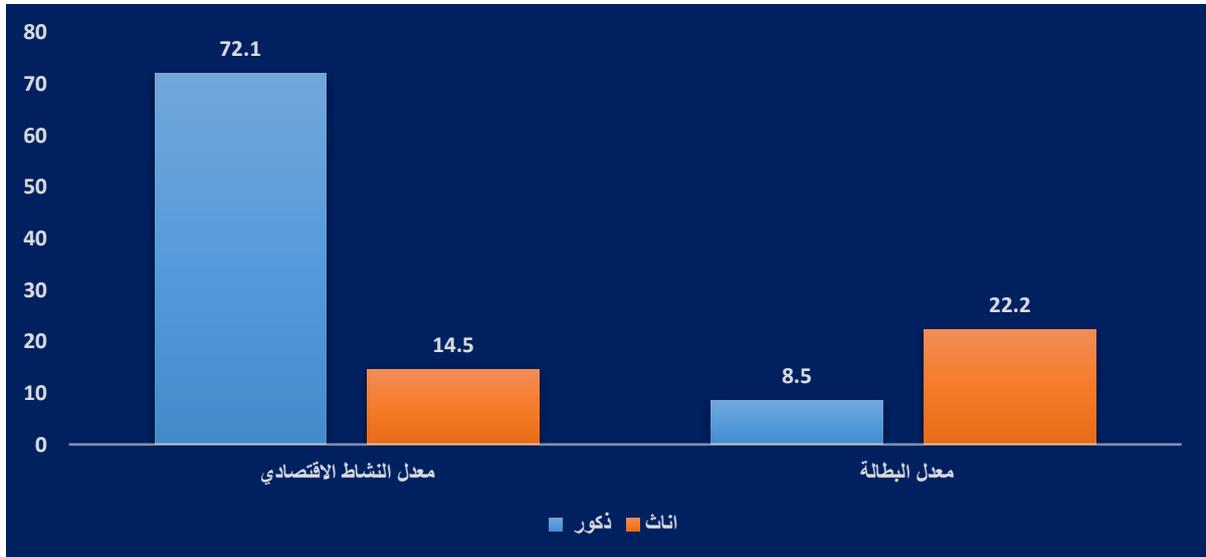
- اظهرت انتخابات مجالس المحافظات لسنة 2013 ان نسبة النساء المرشحات الى الرجال المرشحين (37 %) اذ بلغ عدد النساء المرشحات (2188) مرشحة مقابل (5869) مرشح.
- اظهرت انتخابات مجلس النواب العراقي لسنة 2018 ان نسبة المرشحات النساء الى المرشحين الرجال بلغت (40 %) اذ بلغ عدد المرشحات النساء (2011) مرشحة مقابل (4979) مرشح بينما كانت في انتخابات مجلس النواب العراقي لسنة 2014 نسبة المرشحات النساء الى المرشحين الرجال بلغت (40 %) وان عدد المرشحات النساء (2604) مرشحة مقابل (6434) مرشح.
- حظيت المرأة في مجلس النواب العراقي لسنة 2014 على 83 مقعد اي بنسبة (25.3 %) من مجموع عدد المقاعد 328 مقعد.
- حظيت المرأة في مجلس النواب العراقي لسنة 2018 على 83 مقعد اي بنسبة (25.2 %) من مجموع عدد المقاعد 329 مقعد.

المشاركة الاقتصادية للمرأة

تمثل المشاركة الاقتصادية للمرأة أحد أبرز القضايا المتعلقة بدراسة أوضاع النساء وتطورها في المجتمع لأهمية هذه المشاركة في تعزيز نجاح الجهود التنموية من جانب ولما تواجهه المرأة من معوقات وصعوبات وهي تحاول القيام بهذا الدور أثناء دخولها سوق العمل لذلك يتعاطم الاهتمام سنة بعد أخرى بدور المرأة في التنمية، أن المرأة عنصر بشري فاعل وعامل كالرجل فان إهدار هذا العنصر وجهوده وإنتاجيته وتأثيراته يمثل بلا شك سوء استغلال واضح للموارد المتاحة في المجتمع الأمر الذي من شأنه أن يؤخر جهود التنمية ويشوه مساراتها ومخرجاتها ورغم ذلك فان دخول المرأة إلى سوق العمل منتجة ومستثمرة وعاملة وفاعلة ما زال يواجه العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

أظهرت بيانات مسح التحليل الشامل للأمن الغذائي والهشاشة للأسرة لسنة 2016 ان معدل النشاط الاقتصادي بعمر 15 سنة فأكثر قد بلغ (43.2%) وان مشاركة النساء ضئيلة (14.5%) مقارنة بالنسبة لمشاركة الرجال (72.1%) وان معدل البطالة للأفراد بعمر 15 سنة فأكثر قد بلغ (10.8%) وتزداد نسب البطالة لدى النساء (22.2%) مقارنة بنسب البطالة لدى الرجال (8.5%) كما في الشكل (1).

شكل (1) معدل النشاط الاقتصادي والبطالة حسب الجنس لسنة 2016



المصدر: مسح التحليل الشامل للأمن الغذائي والهشاشة للأسرة في العراق لسنة 2016

صنع القرار

تعد عملية صنع القرار بمثابة محور رئيسي تتمركز حوله العملية الإدارية وتمتاز بأنها عملية متداخلة تنخرط في كافة وظائف الإدارة وممارساتها ونشاطاتها والمساعدة في رسم أبعاد الخطط الجديدة والأهداف والسياسات. ومن خلال بيانات بنك المعلومات الوظيفي في الجهاز المركزي للإحصاء لسنة 2015 اتضح أن نسبة تولي المناصب الإدارية للنساء على مستوى مدير عام بلغت (9.7%) وعلى مستوى وكيل وزارة لا تحظى النساء الى نسبة ضئيلة (2.6%) كما تدنت حصة النساء من المناصب الوزارية من (6) وزيرات سنة 2004 الى وزيرتين سنة 2016 وحسب بيانات مجلس القضاء الأعلى لسنة 2017 نجد ان عدد القضاة (1178) للرجال مقابل (47) للنساء وهذا ما يعكس فجوة عالية للنوع الاجتماعي والحاجة الى تحقيق تكافؤ بالفرص عند توزيع تلك المناصب بما يضمن مشاركة أوسع للمرأة.

العنف ضد المرأة

تعتبر ظاهرة العنف ضد المرأة ظاهرة تعاني منها كل المجتمعات وغالباً ما تعاني المرأة بدرجة أكبر من الرجل لكونها الأكثر هشاشة بمعنى أنها الأضعف على سلم الحقوق والأقل امتلاكاً لمصادر القوة الاجتماعية سواء الرمزية أو المادية.

والعنف ضد المرأة هو جزء لا يتجزأ من ملف العنف العام وإن كانت له خصوصيته إذ أن تكلفته لا تقع على المرأة الضحية فحسب إنما تقع بالمثل على المجتمع بأسره الذي يحرم من المشاركة السوية الكاملة لنصف القوة الفاعلة فيه الا وهي المرأة والذي يتعرض في الوقت نفسه للتآكل من الداخل عندما يقوم على بنية أخلاقية وثقافية واجتماعية مشوهة تسمح بممارسة التمييز والاقصاء والعنف ضد نصف القوة الإنسانية المشكلة لهذا المجتمع.

وقد سجلت لدى وزارة الداخلية مديرية التخطيط والمتابعة قسم الإحصاء عدد من الحالات التي تم الإبلاغ عنها حسب نوع العنف التي تتعرض لها المرأة من داخل الاسرة ومن خارج الاسرة ويمكن الاطلاع عليها من خلال تقرير وزارة الداخلية وبيين الشكل (2) ضحايا القتل العمد وضحايا القتل العمد غسلاً للعار وضحايا الاتجار بالبشر وعلى ضوء هذه المؤشرات يجب وضع حلول عاجلة للحد من هذه الانتهاكات ضد المرأة العراقية.

شكل (2) انفوجرافيك عدد ضحايا القتل العمد وضحايا الاتجار بالبشر لسنتي 2016 و2017



المصدر: وزارة الداخلية

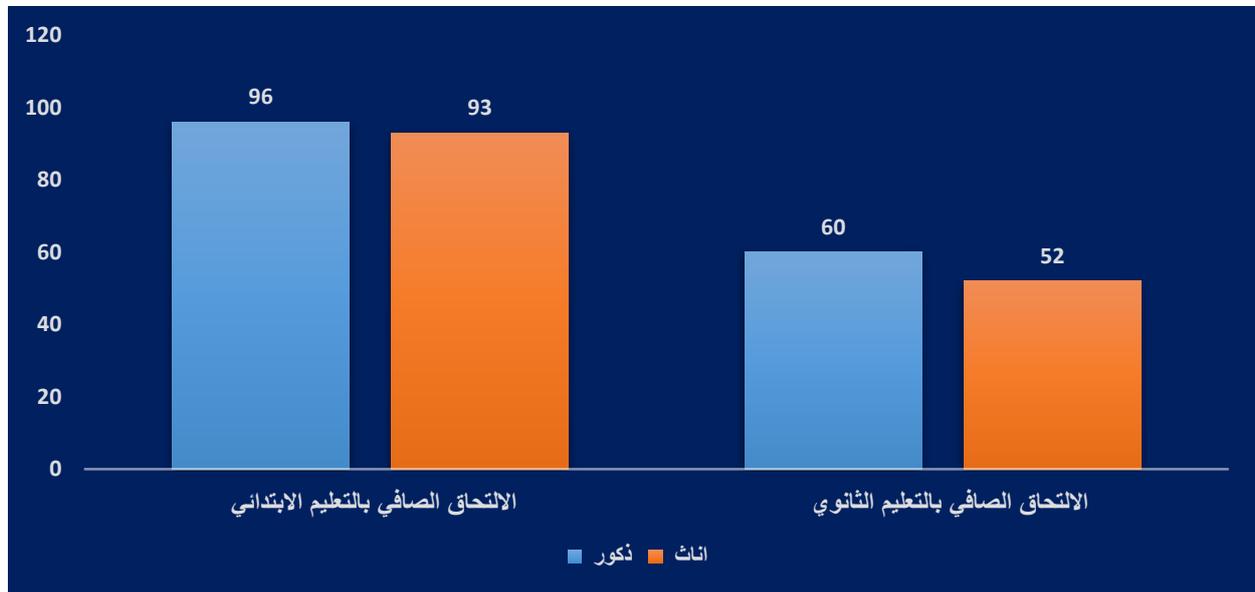
* عدا إقليم كردستان

تعليم المرأة

أن التعليم هو حجر الأساس وهو محور التنمية وأن نجاح أي عملية تنموية يعتمد في الأساس على نجاح النظام التعليمي في هذا المجتمع والتعليم مفتاح التقدم وأداة النهضة ومصدر القوة في المجتمع ويعتبر التعليم والتنمية من أهم الغايات لبناء الإنسان وتنمية قدراته وطاقاته من أجل تحقيق تنمية مستدامة شاملة تنهض بالفرد والمجتمع إلى مقام الدول المتقدمة، فالإنسان المتعلم بإمكانه أن يشارك في بناء مجتمع قوي سليم يسوده الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي وقد تحسنت إمكانية الحصول على التعليم بكل مراحلها وزيادة معدلات الالتحاق بالدراسة خصوصاً بالنسبة للنساء والفتيات.

أظهرت بيانات وزارة التربية تقدماً في معدلات الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي حيث بلغت (94%) للعام الدراسي 2018/2017 منها (96%) للبنين و(93%) للبنات، أما معدلات الالتحاق الصافي بالتعليم الثانوي فهي تتخلف كثيراً عن معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي حيث بلغت (56%) منها (60%) للذكور و(52%) للإناث كما في الشكل (3) لذلك فهي بحاجة إلى وضع خطط وسياسات لمعالجة ذلك.

شكل (3) معدلات الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي والثانوي حسب الجنس للعام الدراسي 2018/2017



المصدر: وزارة التربية

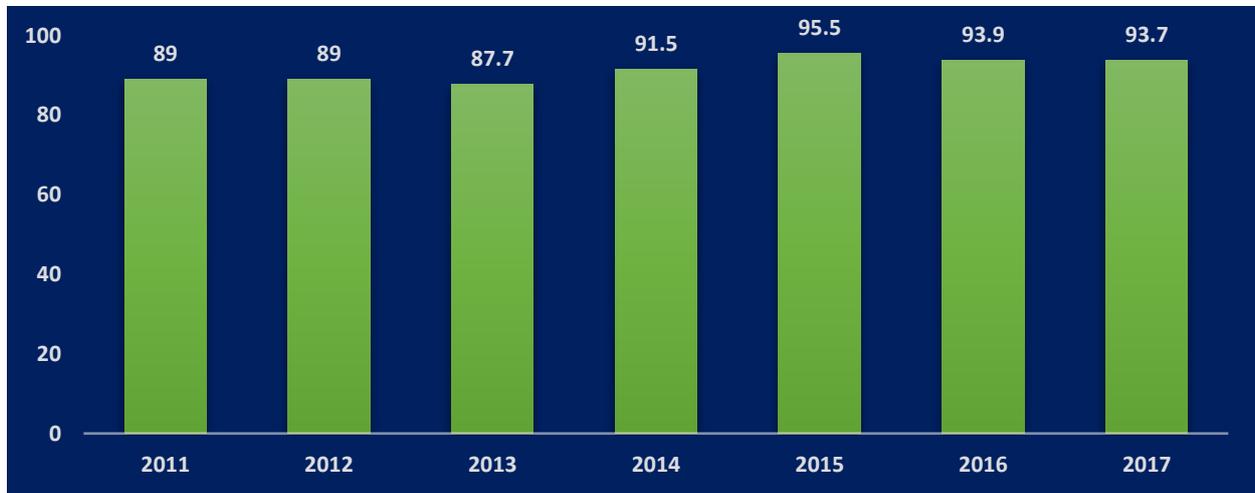
* عدا إقليم كردستان

صحة المرأة

نسبة الولادات التي تجري بإشراف كادر صحي متخصص

أظهرت بيانات التقرير الإحصائي السنوي لوزارة الصحة ان نسبة الولادات التي تجري بإشراف كادر صحي متخصص قد بلغت (93.7%) لسنة 2017 وهو مقارب لما كان عليه في سنة 2016 (93.9%) كما في الشكل (4) وهو ما يتماشى مع توجه وزارة الصحة نحو تعزيز هذا المؤشر والذي يعد من المؤشرات الدولية المعتمدة للحفاظ على صحة المرأة.

شكل (4) نسبة الولادات التي تجري بإشراف كادر صحي متخصص للسنوات (2011-2017)

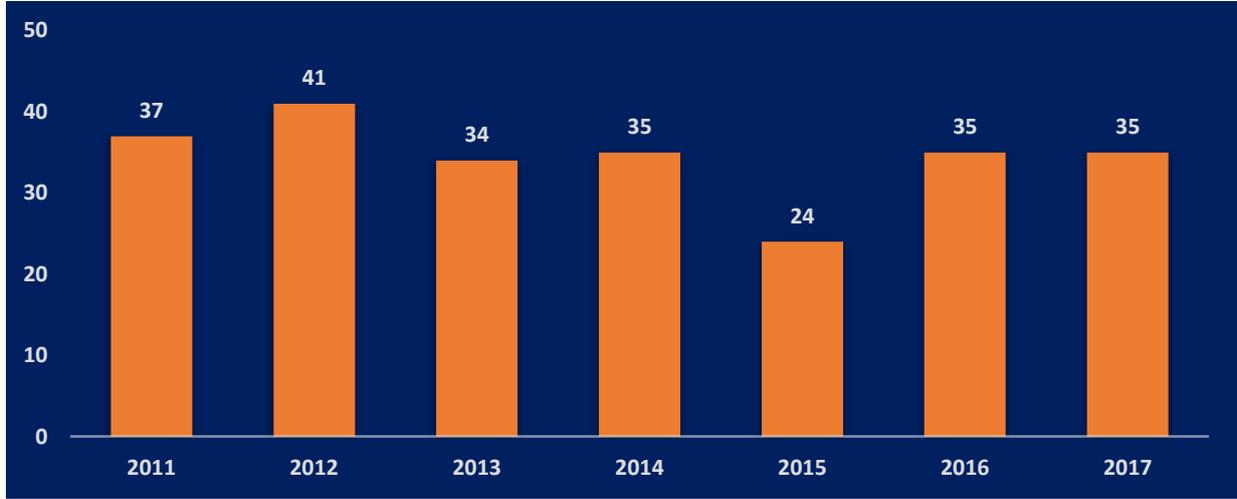


المصدر: التقرير السنوي لوزارة الصحة

نسبة التغطية بالزيارة الرابعة فأكثر للام الحامل لمراكز الرعاية الصحية الأولية

تعد التغطية التحصينية للحوامل من العوامل المهمة لحماية المرأة خلال فترة الحمل والفترات التي تليها وقد تذبذب مؤشر نسبة التغطية بالزيارة الرابعة فأكثر خلال السنوات السابقة اذ بلغت اعلى نسبة في سنة 2012 بواقع (41%) في حين بلغت أدنى نسبة تغطية في سنة 2015 اذ سجل المؤشر نسبة (24%) وهو ما يشير الى تأثر هذه النسبة بالأوضاع الامنية والمالية التي مرت بالبلد ثم عاود وارتفع في سنة 2016 عما كان عليه في سنة 2014 الى (35%) في حين ضلت النسبة مستقرة عما هي عليه (35%) في سنة 2017 كما في الشكل (5).

شكل (5) نسبة التغطية بالزيارة الرابعة فأكثر للام الحامل لمراكز الرعاية الصحية للسنوات (2011-2017)

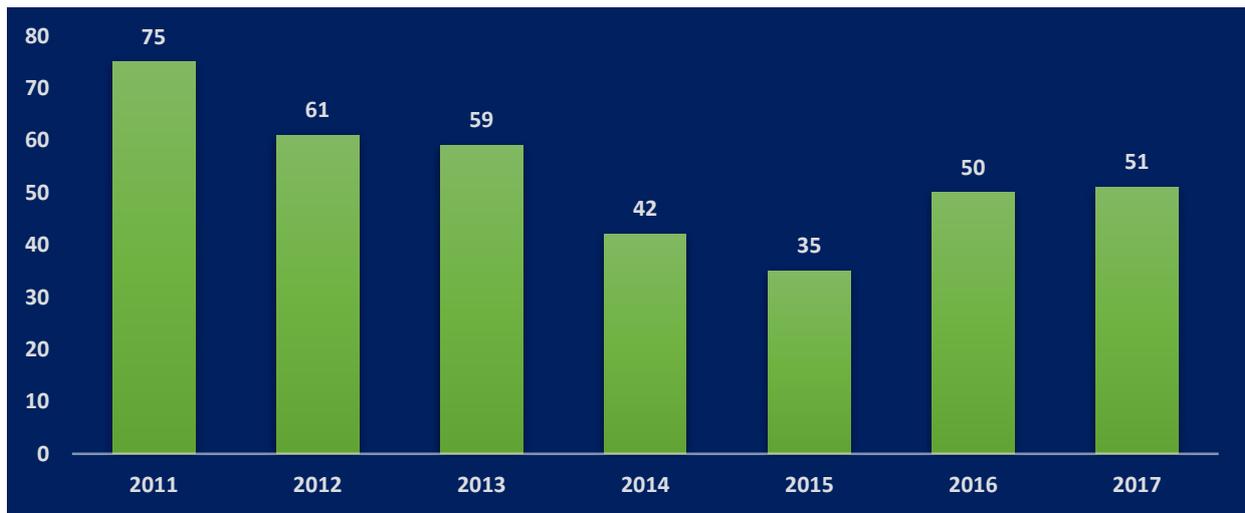


المصدر: التقرير السنوي لوزارة الصحة

نسبة التغطية التحصينية للحوامل "الجرعة الثانية فأكثر"

تذبذب مؤشر نسبة التغطية التحصينية للحوامل للجرعة الثانية فأكثر خلال السنوات السابقة إذ بلغت أعلى نسبة في سنة 2011 بواقع (75%) وفضل المنحنى بالنزول ليسجل أدنى نسبة تغطية في سنة 2015 إذ سجل المؤشر نسبة (35%) ثم عاود وارتفع في سنة 2016 ليصل إلى نسبة (50%) وضلت النسبة على ما هي عليه في سنة 2017 لتسجل (51%) كما في الشكل (6).

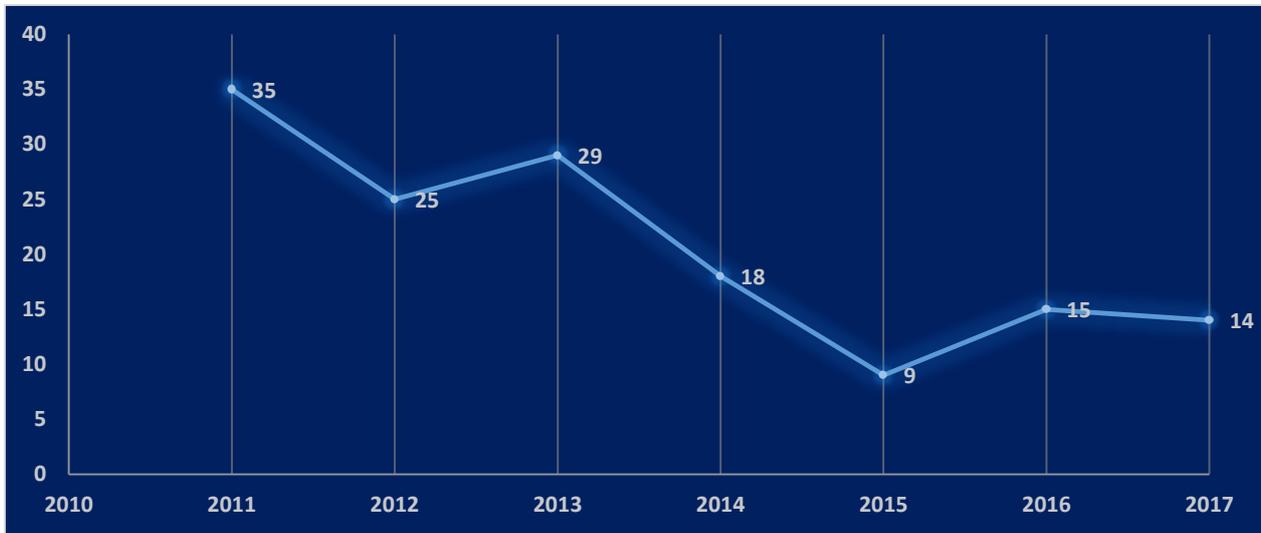
شكل (6) نسبة التغطية التحصينية للحوامل للجرعة الثانية فأكثر للسنوات (2011-2017)



المصدر: التقرير السنوي لوزارة الصحة

وفي السياق ذاته كانت حركة مؤشر نسبة التغطية التحصينية للنساء في سن الانجاب (15- 49) سنة وتحديداً للجرعة الثانية فأكثر متذبذبة خلال السنوات السابقة اذ بلغت اعلى نسبة في سنة 2011 بواقع (35 %) وضل المنحنى بالنزول ليسجل أدنى نسبة تغطية في سنة 2015 اذ سجل المؤشر نسبة (9 %) ثم عاود وارتفع في سنة 2016 ليصل الى نسبة (15 %) وانخفضت النسبة بمقدار نقطة واحدة في سنة 2017 لتسجل (14 %) كما في الشكل (7).

شكل (7) نسبة التغطية التحصينية للنساء في سن الانجاب (15- 49) سنة للجرعة الثانية فأكثر للسنوات (2011-2017)



المصدر: التقرير السنوي لوزارة الصحة

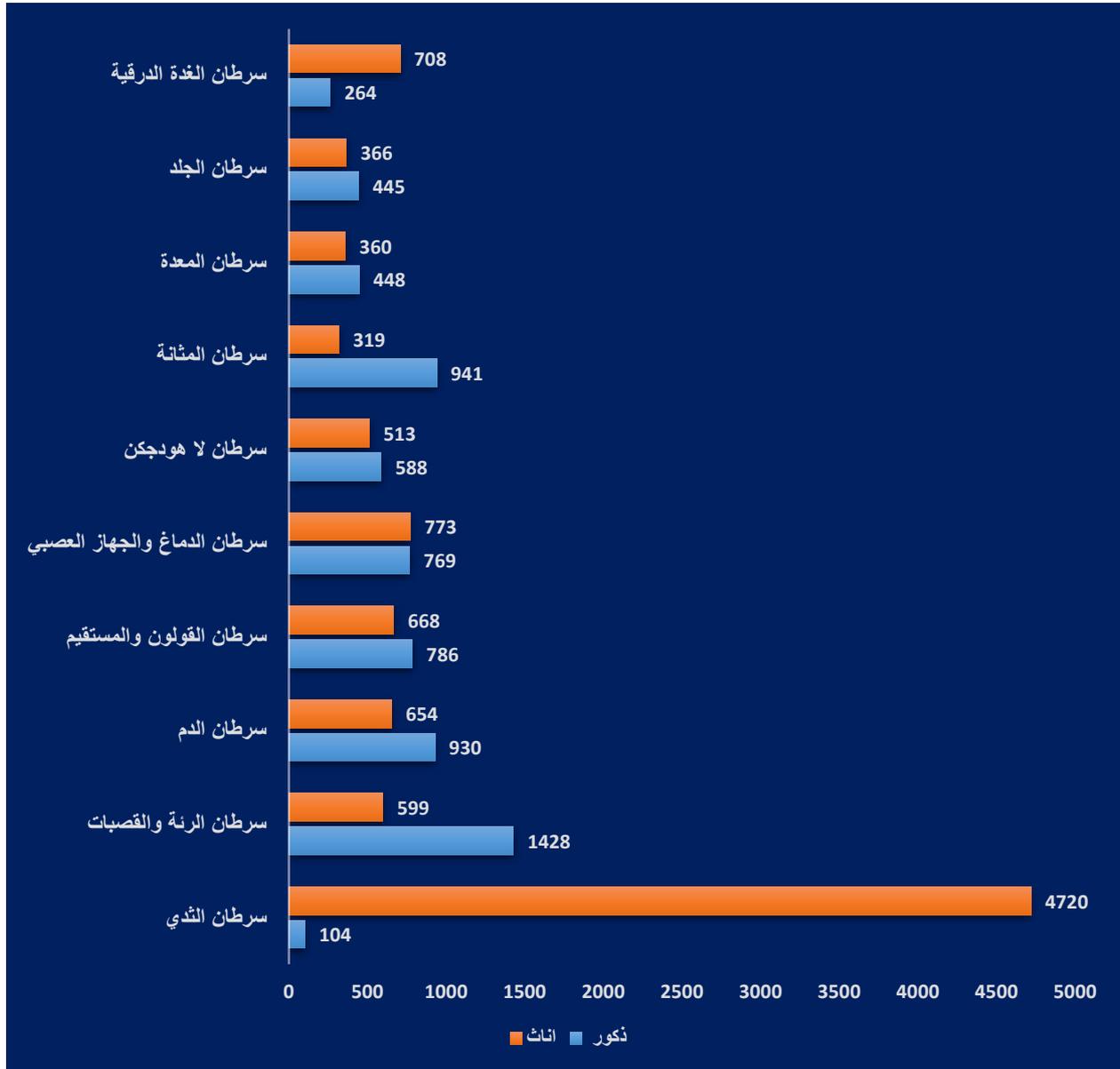
معدل انتشار العوز المناعي البشري لدى النساء الحوامل اللاتي تتراوح اعمارهن بين (15- 44) سنة لكل 100000 نسمة من السكان

أن زيادة الوعي المعرفي حول فيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز واستخدام الوسائل الصحية يؤدي الى الحد من انتشاره وحسب بيانات التقرير الاحصائي السنوي لوزارة الصحة ان معدل الإصابة بالعوز المناعي لكل 100000 من السكان قد بلغت (0.26) لسنة 2017 منها (0.23) للذكور و(0.03) للإناث.

الأمراض السرطانية

يعتبر مرض السرطان من الأمراض الأكثر انتشاراً في الآونة الأخيرة ويعد من أهم أسباب الوفيات وإحصائيات الأمراض السرطانية أهمية قصوى في وضع استراتيجيات لدراسة المرض وعلاجه وقد ساهم التلوث البيئي على انتشاره بشكل كبير ويعتبر سرطان الثدي أكثر أنواع السرطانات التي تصيب النساء بواقع (4720) حالة مسجلة حسب بيانات التقرير السنوي للأمراض السرطانية في العراق لسنة 2015.

شكل (8) الأسباب العشرة الشائعة للأمراض السرطانية حسب الجنس لسنة 2015



المصدر: التقرير السنوي للأمراض السرطانية في العراق لسنة 2015

الخصوبة

تعرف الخصوبة بانها مجموع الولادات الحية التي حدثت للمرأة طيلة حياتها الإيجابية بعمر (15-49) سنة وحسب بيانات التقرير السنوي لوزارة الصحة نلاحظ استقرار معدل الخصوبة خلال السنوات الأخيرة اذ بلغ (4) ولادة حية لكل امرأة في سن الانجاب في سنة 2017 كما في الشكل (9).

شكل (9) معدل الخصوبة للسنوات (2011-2017)



المصدر: التقرير السنوي لوزارة الصحة

معدلات الزواج والطلاق

سجلت بيانات مجلس القضاء الأعلى في العراق زيادة حالات عقود الزواج الى (248740) في سنة 2017 عما كانت عليه في سنة 2016 (229131) وكذلك هناك ارتفاع في حالات الطلاق اذ بلغت (65898) حالة في سنة 2017 كما في الشكل (10).

شكل (10) عقود الزواج وحالات الطلاق للسنوات (2011-2017)



المصدر: مجلس القضاء الأعلى

إجازة الوضع (ولادة المرأة)

تعد إجازة الوضع التي تحصل عليها المرأة العاملة شيئاً مهماً بالنسبة لأي أم فهي الفترة التي تحصل عليها لوضع طفلها والاهتمام به ورعايته لمرحلة معينة والاهتمام بنفسها وصحتها خلال تلك المرحلة الشاقة وتختلف دول العالم من حيث مدة إجازة الوضع التي تمنحها للأمهات.

أن إجازة الوضع (ولادة المرأة) التي يمنحها القانون العراقي للمرأة الموظفة هي (72) يوماً عند ولادتها لمولودها ومقارنة لما يمنح لها في عدد من البلدان العربية نجد أن العراق هو من بين تلك الدول العربية الأعلى بمنح إجازة الوضع للمرأة المذكورة في الشكل (11) متقدماً بفارق يومين عن لبنان (70) يوم والثاني عربياً بعد الكويت.

شكل (11) انفوجرافيك إجازات الوضع في البلدان العربية



المصدر : هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

ترأس النساء للأسرة

تصاعدت نسبة ترأس المرأة للأسرة في العراق بشكل كبير لاسيما مع تزايد نسب الوفاة بين الرجال بسبب تدهور الوضع الأمني وتصاعد عمليات العنف في البلد بالإضافة الى التغيير في نمط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بفقدان المعيل للأسرة والحاجة الى تأمين المردود الاقتصادي والدخل للعائلة.

أظهرت بيانات مسح التحليل الشامل للأمن الغذائي والهشاشة للأسرة لسنة 2016 أن نسبة النساء اللاتي يتراأسن أسر بلغت (10.5%) وعلى مستوى البيئة (11.4%) في الحضر و(7.6%) في الريف وقد سجلت اعلى نسبة في محافظة بغداد (13.6%) وأدنى نسبة في محافظة ميسان (5.1%) كما في الشكل (12).

شكل (12) نسبة النساء اللاتي يتراأسن أسر حسب المحافظة لسنة 2016



المصدر: مسح التحليل الشامل للأمن الغذائي والهشاشة للأسرة في العراق لسنة 2016

الحماية الاجتماعية

اظهرت بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ان عدد النساء المشمولات بشبكة الحماية الاجتماعية لسنة 2017 في العراق قد بلغت (414454) وهو اقل من عدد الرجال المشمولين اذ بلغ (690120) وحضت محافظة بغداد بأعلى الاعداد حيث بلغت للرجال (138404) وللنساء (108022) وان أدنى محافظة لعدد المشمولين كانت محافظة المثنى للرجال (22380) ومحافظة كركوك للنساء (13047) كما في الجدول (1).

جدول (1) عدد المشمولين بالحماية الاجتماعية حسب المحافظة والجنس لسنة 2017

المحافظة	رجال	نساء
بغداد	138404	108022
واسط	37380	18768
ديالى	41545	15129
الأنبار	36024	18670
البصرة	52491	36830
ميسان	35590	19045
ذي قار	54511	29783
بابل	46794	22535
كربلاء	36923	17395
الديوانية	41164	21524
كركوك	24043	13047
نينوى	55923	35261
المثنى	22380	16166
النجف	41515	21809
صلاح الدين	25433	20470
المجموع	690120	414454

المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

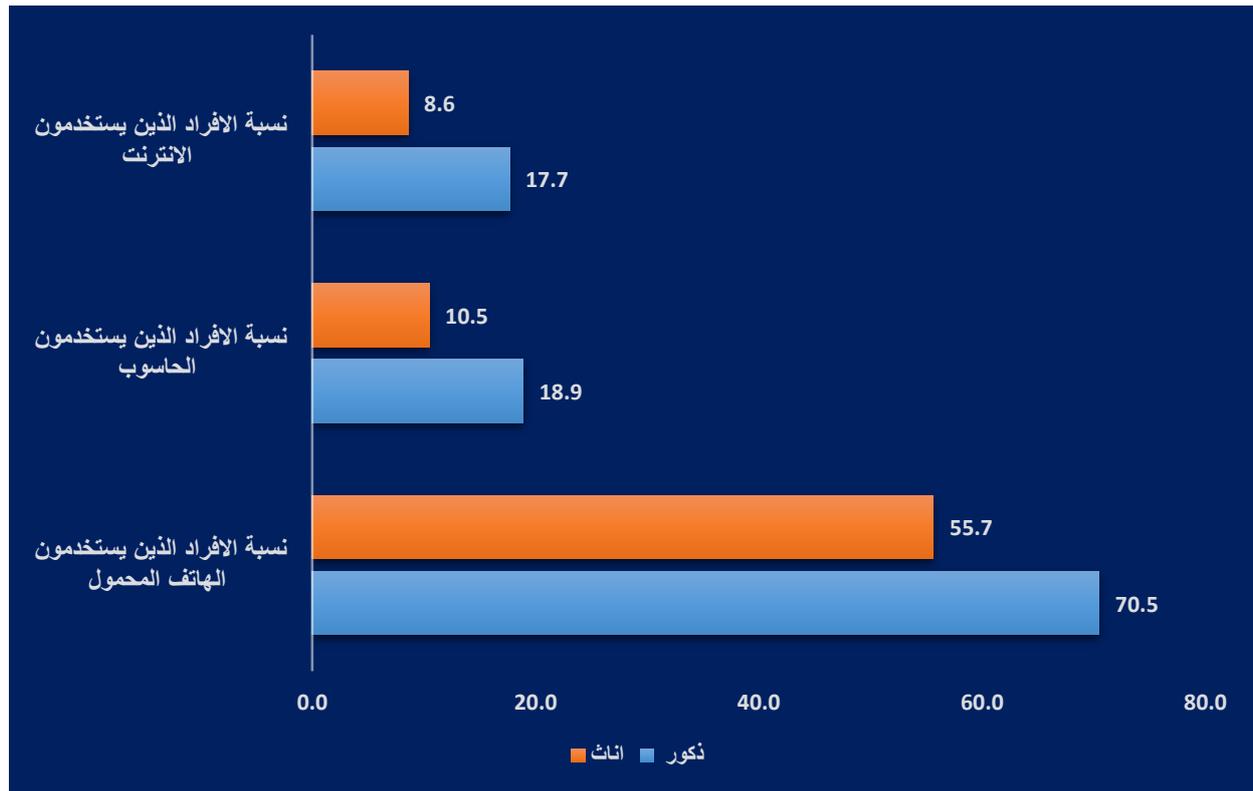
التكنولوجيا والاتصالات

تضمنت خطة أهداف التنمية المستدامة مؤشرات التكنولوجيا والاتصالات كأداة مهمة لقياس التقدم الحاصل بتكنولوجيا المعلومات.

أظهرت بيانات مسح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسنة 2014 ان نسبة الافراد للأعمار (5) سنوات فأكثر الذين يستخدمون الهاتف المحمول (63.2 %) وان نسبة استخدام الذكور اعلى من الاناث حيث بلغت نسبة الذكور (70.5 %) والاناث (55.7 %) وان نسبة الافراد الذين يستخدمون الحاسوب بلغت (14.8 %) منها (18.9 %) للذكور و(10.5 %) للإناث اما الافراد الذين يستخدمون الانترنت بلغت (13.2 %) وتتدنى نسبة استخدام الاناث حيث بلغت (8.6 %) مقارنة بالذكور (17.7 %) كما في الشكل (13).

شكل (13) نسبة الافراد الذين يستخدمون الهاتف المحمول والحاسوب والانترنت حسب الجنس لسنة

2014



المصدر: مسح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسنة 2014

مصادر التقرير



مسح التحليل الشامل للأمن الغذائي
والهشاشة للأسرة في العراق 2016

وزارة الصحة

وزارة الداخلية

مجلس القضاء الأعلى

وزارة التربية

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

مسح تكنولوجيا المعلومات
والاتصالات لسنة 2014





حقوق التصميم والطباعة محفوظة لدى مديرية المطبعة
الجهاز المركزي للإحصاء 2018
printing.press@mop.gov.iq